الدفاع(١٠٣).

وبدل ان يطوق « الثلاثي البن جوريوني » رئيس الوزراء وسياسته ، انفجرت الازمة فيما بينهم وشكل ديان وبيرس محورا في حين شكل لافون المحور المناوىء . اما انفجار الازمة فمرده الى رغبة لافون في ان يمارس مسؤولية وزير الدفاع القوى بكل ما يعنيه ذلك من تدخلات يومية في شؤون «تساهل» التي كان بن جوريون قد عود تلميذه ديان على ان يعطيه فيها حرية واسعة . وفي الوقت الذي كان ديان يطالب فيه بفصل تام بين الشؤون المدنية والعسكرية ، بكل ما يعنيه ذلك من اضعاف لسلطة لافون ، كان لافون لا يقل طموحا ورغبة في السلطة عن ديان ، مطالبا بان يلعب هو نفسه الدور ذاته الذي كان يلعبه بن جوريون .

وهكذا — بوعي او بغير وعي — ساهمت تدخلات لافون في زيادة حدة الصراع الخفي على السلطة داخل المؤسستين (الجيش والوزارة) واصبح يقحم نفسه في تفاصيل الغارات العسكرية ضد الدول العربية التي كان ينظمها الجيش الاسرائيلي بكثافة في تلك الفترة . وقد زاد في تأزيم الموقف استفزاز لافون لمؤيدي بن جوريون عبر التغيرات التي احدثها في المؤسستين وهو في معرض زيادة نفوذه . وازاء الضغط المتزايد من لافون لضمان التنسيق اليومي والتفصيلي بين الجيش ووزارة الدفاع هدد قائد الجيش بالاستقالة(١٠٤).

كان التوتر يزداد ، في الوقت ذاته ، بين « الثلاثي البن جوريوني » من جهة ومجلس الوزراء برئاسة شاريت من جهة ثانية . اما سبب ذلك فهو استمرار المؤسسة العسكرية في انتهاج سياسة التصلب والعنف والغارات . ومما زاد الموقف التهابا اصرار لافون على انتهاج سياسة بن جوريون الخاصة بعدم السماح لمجلس الوزراء مشاركته المسؤولية . وجوهر المشكلة اذن هو صيغة العلاقات المدنية — العسكرية الاوتوقراطية التي وضعها بن جوريون ، ومحاولة لافون الوقوف في حذائي بن جوريون ممارسا صلاحياته وكانه « الرجل العجوز » ذاته . هذا في الوقت الذي لم تكن فيه لا الحكومة ولا محور ديان — بيرس مستعدين لتجاهل حقيقة كون حذائي بن جوريون فضفاضين — في نظرهما — على قدمي لافون .

رافق ذلك الصراع وعمقه فشل ذريع منيت به المخططات التخريبية(١٠٥) الاسرائيلية في كل من مصر وسوريه مما خلق ضجة هائلة وموجة استياء عارم داخل اسرائيل وخارجها . وقد شكل رئيس الوزراء شاريت ، بموازرة واضحة من لافون ، لجنة سرية مؤقتة (لجنة اولشان — دوري)(١٠٦) للتحقيق في اسباب الكارثة التي المت بمخططات اسرائيل التخريبية . هنا كانت المفاجأة ! فبدل ان ينجح لافون بالاطاحة برؤوس عدد من كبار الضباط في الجيش والمخابرات ، سارع هؤلاء الى محاولة الاطاحة برأس لافون ذاته . وفي هذا المجال لم يردع بعض رجال المخابرات او الجيش اي رادع ، فزوروا وثائق وادلوا بافادات كاذبة وكل هدفهم النيل من لافون . وقد ساهم بيرس وديان نفساهما في ذلك فادليا بافادات مليئة بشتى الاتهامات ضد لافون مما وضع هذا الاخير في موضع الاتهام والدفاع(١٠٧). وهكذا وبدلا من ان يقتصر عمل اللجنة على بحث مهماتها المحددة توسعت اعمالها بحيث شملت بحث علاقات الجيش بوزارة الدفاع مما ازم الموقف بين لافون وشاريت من جهة ثانية(١٠٨). وكانت المفاجأة الجديدة عندما لم تصل اللجنة الى اية نتائج (بحجة الوحدة الوطنية والامن والمحافظة على سمعة ضباط تساهل ومعنويات الجيش)(١٠٩) بالرغم من اقرارها بوجود وثائق مزورة وافادات كاذبة . كما رفض شاريت ، تحت مظلة الحجج ذاتها ، الموافقة على طلب لافون القاضي بطرد كل من بيرس وضباط المخابرات الذين تآمروا عليه(١١٠). عندئذ طالب لافون اجراء اصلاحات واسعة النطاق في وزارة الدفاع جوهرها الغاء التركة التي خلفها بن جوريون وراءه . اما اهم الاصلاحات التي اقترحها لافون فهي التالية : « تقوية سلطة وسيطرة وزير الدفاع وذلك بدعم (سلطة) الاقسام المدنية في الدفاع ، تحديد قوانين تضبط بدقة صلاحيات وعلاقات كل من وزارة الدفاع والجيش ، تشكيل مجلس امن قومي مؤلف من اعضاء مدنيين وعسكريين يمارسون صلاحيات اعلى سلطة امينة في وقت السلم (بالاضافة الى) انشاء نظام رقابي فوق رأس الجيش والوزارة »(١١١).

وما ان رفض شاريت قبول تلك المقترحات حتى استقط في يد لافون فاعلن استقالته من وزارة الدفاع . وما هي الا ايام قليلة حتى عاد بن جوريون فاعتلى سدة وزارة الدفاع في ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٥٥ في حين بقي شاريت رئيسا للوزراء . وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥ عاد بن جوريون